بيان رقم (29)

م/ اضطراب في عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: عمليات الاستبدال نموذجاً

شخص مركز الخبرة الانتخابية بعض الاضطراب في أداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومنها إدارة ملف استبدال المرشحين، بوصفه إحدى العمليات الحساسة التي تستوجب وضوحاً وثباتاً في الموقف القانوني والإداري، حفاظاً على مبدأ تكافؤ الفرص واستقرار البيئة الانتخابية وعلى النحو الاتي : .

أولاً :أعلنت المفوضية في وقت سابق أن تاريخ ٢٠٢٥/٩/٤ هو آخر يوم لاستبدال المرشحين، وأنها لن تجري أي عملية استبدال بعد هذا التاريخ، وهو ما خلق حالة قانونية واضحة لدى القوى السياسية والمرشحين، وأسس لمركز قانوني واجب الاحترام.

ثانياً :رغم ذلك، عدلت المفوضية عن موقفها حين اتخذت عدة قرارات استبدال ضمن المحضر الاستثنائي رقم (٧١) بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٩، وهو ما مثّل خروجاً على إعلانها السابق وزاد من حالة عدم اليقين لدى الأطراف الانتخابية.

ثالثاً : لم تمضِ سوى أيام قليلة حتى عادت المفوضية لتتراجع عن تلك القرارات، حيث أوردت في المحضر الاعتيادي رقم (٤٠) بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٢ إلغاء قرارات الاستبدال٣، ٤، ٥، ٦، في المحضر الاستثناي (71) بما يعزز حالة الاضطراب وعدم الاستقرار في القرار الإداري الانتخابي.

إن عدم استقرار القرارات والإجراءات لا يخدم العمل المؤسساتي، ويطرح تساؤلات جدية حول آليات اتخاذ القرار داخل المفوضية، ومدى الالتزام بمبدأ الأمن القانوني، واستقرار المراكز القانونية للقوى السياسية والمرشحين .كما أن صدور مواقف متضاربة خلال فترة زمنية قصيرة يضعف ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية ويخلق انطباعاً بعدم الاتساق الإداري، في وقت تتطلب فيه العملية الانتخابية أعلى درجات المهنية والانضباط.

ويؤكد مركز الخبرة الانتخابية أن الثقة بالعملية الانتخابية تتأسس على وضوح الإجراءات وثبات القرار المؤسسي، وأن أي تراجع أو تناقض في القرارات، لاسيما المتعلقة بحقوق المرشحين، يمس جوهر العدالة الانتخابية ويستدعي وقفة جادة لضمان عدم تكراره.

إدارة مركز الخبرة الانتخابية للدراسات والتدريب

2025 / 11 /2